

Distr.: General
5 January 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أكد مجلس الأمن، في قراره ٢١٦٧ (٢٠١٤)، أهمية إقامة شراكات فعالة في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظم الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا السياق، طلب مجلس الأمن إليّ، في الفقرة ١٣ من هذا القرار، الشروع، في إطار من التعاون الكامل والوثيق مع الاتحاد الأفريقي، في استخلاص الدروس المستفادة المتعلقة بآليات الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، ووضع توصيات محددة يمكن أن تستخدم في الترتيبات الانتقالية المحتملة في المستقبل.

ولقد تولت إدارة عمليات حفظ السلام إدارة عملية استخلاص الدروس التي نُفذت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإدارات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة. وشملت المنهجية المتبعة في هذه العملية إجراء استعراض مكتبي للتقارير ذات الصلة، بما في ذلك التقارير الواردة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومقابلات مع مسؤولي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عقد ممثلون من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية اجتماعا تشاوريا في القاهرة لمناقشة النتائج والتوصيات التي أُقرَّت





في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ خلال اجتماع تحقق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عُقد بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

لقد حصل الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى في ظل تعزيز الشراكة على المستويين الاستراتيجي والعملياتي. واتسم دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على مدى العقدين الماضيين بأهميته البالغة في معالجة الأزمات التي شهدها القارة بصورة مشتركة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فانطلاقا من مساعي حفظ السلام في بوروندي وصولا إلى السودان والصومال، برزت تدريجيا نماذج مختلفة من التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ترتكز على مبادئ التكامل والميزة النسبية. ولقد أُنشئت عمليات وآليات اتصال مختلفة على عدد من المستويات لتيسير وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والتشاور، ومنها فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن والاجتماع التشاوري بين الدوائر الإدارية بشأن منع نشوب التراعات وإدارتها. وأسهم إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠ إسهاما ملحوظا في إرساء شراكة أكثر حيوية بين المنظمتين.

وفي مواجهة الأزمات المتعددة الأبعاد في مالي، طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، إلى مجلس الأمن أن يأذن، لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بالنشر المقرّر لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وأذن مجلس الأمن، بموجب القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وطلب إنشاء وجود متعدد التخصصات للأمم المتحدة في مالي، هو مكتب الأمم المتحدة في مالي، وذلك لغرض تقديم الدعم بصورة منسقة ومتسقة إلى العمليتين السياسية والأمنية. وفي وقت لاحق، أذن مجلس الأمن، بموجب القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، بنقل الصلاحيات من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي هذا التاريخ، ألحق بالبعثة المتكاملة ٦ ١٠٣ من الأفراد العسكريين و ٢٠ من فرادى ضباط الشرطة وثلاث وحدات للشرطة المشكَّلة تضم ٣٦٨ ضابطا كانوا ضمن قوات عملية السلام بقيادة أفريقية.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، إلى مجلس الأمن أن يأذن بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نقلت السلطة من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

التي كانت تعمل في البلد منذ عام ٢٠٠٣ بتكليف من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأذن مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة اثني عشر شهرا. وحُدِّدت آلية الانتقال من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، الذي حدَّد تاريخ نقل السلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وطلب مجلس الأمن أيضا في القرار نفسه أن يُدمج مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فورا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبرزت هذه العمليات الانتقالية أيضا الدور الهام الذي يؤديه الشركاء الثنائيون والمتعدِّدو الأطراف، بما في ذلك عمليتا سانغاري وسيرفال الفرنسيتان وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، في المساعدة على معالجة الأزمات.

وكان النشر السريع لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في غاية الأهمية بالنسبة إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية المدنيين في هذين البلدين. ولقد مهَّد هذا النشر السبيل أيضا لنقل السلطة بسلاسة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من تباين سياقات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد برز عدد من الدروس المشتركة. وتتضمن هذه الرسالة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية بشأن الترتيبات الاستراتيجية والعملياتية والمتعلقة بالتنسيق والدعم اللازمة لتعزيز الاتساق وقابلية التشغيل المشترك بين المنظمتين.

التعاون الاستراتيجي ما قبل العملية الانتقالية وما بعدها

بما أن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن علاقته مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تندرج في صلب الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين المنظمتين، التي تسترشد بها المقرّرات والقرارات الصادرة عن المجلسين. وتؤكد الدروس المستفادة من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى أن نجاح آليات الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يستلزم اتساقا سياسيا ومواءمة للسياسات والاستراتيجيات على أرفع المستويات. وتُسلِّط عملية استخلاص الدروس الضوء أيضا على أنه من الضروري كفالة وضع الولايات الصادرة

عن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للعمليات التي تدعمها كلتا المنظمتين، إلى أقصى حد ممكن، من خلال التشاور الوثيق. وينبغي أيضا أن تُصاغ هذه الولايات بحيث تُظهر وحدة الرؤية الاستراتيجية من أجل تيسير عملية التخطيط الاستراتيجي وإتاحة استجابة أكثر تنسيقا.

ويتبين من المقارنة بين الآليات المفضية إلى العمليتين الانتقاليتين في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى أن التعليمات المحدَّدة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن إجراء عمليات التقييم والتخطيط الاستراتيجية المشتركة كانت أساسية لكفالة تنسيق الاستجابة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية المعنية. وفي حالة مالي، طلب مجلس الأمن إلى الأمانة العامة، في قراره ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي أذن فيه بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، أن تجري تقييما مشتركا مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين، للاحتياجات التشغيلية لهذه العملية التي تقودها أفريقيا. وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، أعطى مجلس الأمن توجيها استراتيجيا في عدة قرارات ومنها القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة العامة أن تقوم على وجه السرعة باستعدادات وتخطيط للطوارئ لاحتمال تحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولقد أسهمت بعثات التقييم اللاحقة التي قادها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، بمشاركة ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في تقديم توصيات منسقة وأفادت في عملية صياغة الولاية التي أدت إلى نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وساعد أيضا في هذا الصدد عمل قيادة إدارة عمليات حفظ السلام مع مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي وسفراء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعلى الرغم من الاختلافات التي برزت، فقد أسهم تعزيز المشاورات بين أعضاء المجلسين أيضا، بما في ذلك من خلال الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن وتبادل الرسائل بين رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي وبيني، في شباط/فبراير ٢٠١٤، في اتباع نهج منسق إزاء العملية الانتقالية.

وتظهر العمليتان الانتقاليتان في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى أيضا أن الشراكة الفعالة في عمليات حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يتعين أن ترتكز على تقسيم واضح للعمل، بما في ذلك بعد تاريخ نقل السلطة. وتبين أن مواصلة المشاركة

على الصعيد الإقليمي والاستفادة من المزايا النسبية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهات الإقليمية الفاعلة للدفع بالعملية السياسية تكتسبان أهمية بالغة في سياق البحث عن سلام واستقرار دائمين في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى على حدٍّ سواء. ولقد كان فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي وفريق الاتصال الدولي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة أداتين فعالتين لتعزيز التنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي والجهات الوطنية المعنية دعما لعملية السلام. وساعد هذان الفريقان أيضا على تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ الولاية التي أنيطت بها كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى النحو المشار إليه في تقريري عن جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٤ المقدَّم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) (S/2014/142)، لن يُكتب النجاح لعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام ما لم تضطلع المنطقة بدور هام وتكميلي. وفي هذا الصدد، وسعيا لتعزيز المشاركة على الصعيد الإقليمي في جمهورية أفريقيا الوسطى، طلب مجلس الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في قراره ٢١٤٩ (٢٠١٤)، أن تقدِّم، في حدود مواردها المتاحة وضمن نطاق ولايتها، المساعدة للجهود السياسية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعما للعملية الانتقالية، عقب نقل السلطة إليها في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولقد أسهم إنشاء بعثات قوية للاتحاد الأفريقي ما بعد المرحلة الانتقالية، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل وبعثة الاتحاد الأفريقي من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، في مواصلة المشاركة على الصعيد الإقليمي والحفاظ على تماسك الرؤية ووحدتها على الصعيد الاستراتيجي. وعلى المدى الطويل، قد يساهم ذلك أيضا في تيسير وضع استراتيجيات لانسحاب بعثات الأمم المتحدة.

وتشير الدروس المستفادة من تجربتي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضرورة إضفاء قدر أكبر من الوضوح على الجداول الزمنية للعمليات الانتقالية والظروف التي تجري في ظلها هذه العمليات لزيادة إمكانية التنبؤ بها. والمؤشر المبكر الذي بدر من مجلس الأمن، كما هو الحال في قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣) المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، بشأن عزمه تحويل عملية سلام بقيادة أفريقية في نهاية المطاف إلى عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، بالتنسيق مع الكيانات الإقليمية ذات الصلة والبلد المضيف، بإمكانه أن ييسِّر المشاركة الاستراتيجية لكل من الأمانتين في مرحلة مبكرة. وبإمكان هذا المؤشر أيضا أن ييسِّر وضع مفهوم البعثات ونقاطها المرجعية التي يمكن أن تسهم في عملية تسليم المهام بسلاسة.

تخطيط العمليات وتنسيقها

استفادت الآلية التي أفضت إلى نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من الدروس المستخلصة من آلية الانتقال من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي حالة مالي، عزَّزت الأمم المتحدة دعمها لعملية التخطيط في بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية تمشيا مع القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمانة العامة أن تنشر مخطِّطين عسكريين وأمنيين لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في التخطيط لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. إلا أن هذه الجهود أعيقت جزئيا لكون الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على حد سواء قد شرعا آنذاك في وضع مفاهيم متباينة للعمليات.

ولم يبدأ التخطيط الرسمي إلا بعد اجتماع فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الذي أقرَّ المفهوم الاستراتيجي بقيادة الاتحاد الأفريقي من أجل حلِّ الأزمة في مالي. وفيما بعد، عقد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سلسلةً من الاجتماعات بدعمٍ من الأمم المتحدة وشركاء آخرين لمواءمة مفهوم عمليات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وأقرَّ مفهوم العمليات في نهاية المطاف كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. واستنادا إلى الزخم الذي تولّد عن إقرار المفهوم الاستراتيجي، عُقدت مشاوراتٌ منتظمة على مستويات رفيعة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومقرّ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنسيق الدعم التشغيلي المقدَّم إلى بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، بما في ذلك ضمن إطار فرقة عمل متكاملة.

وفي غضون ذلك، سعت الأمم المتحدة منذ البداية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دعم نقل السلطة الذي حصل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من العملية التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى العملية التي تقودها أفريقيا، وهي بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشاركت الأمم المتحدة أيضا في بعثات التقييم بقيادة الاتحاد الأفريقي، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بهدف دعم وضع مفهوم عمليات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفقا لما طلبه مجلس الأمن في القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، قدمت

الأمانـة العامـة المشـورة التقنيـة ومشـورة الخـبراء مـن أجـل دعـم تخطـيط بعثـة الـدعم الدوليـة ونشـرها وتعزيـز قيادتهـا وتحكمهـا وهياكلـها الإداريـة وقـدرتها علـى التـدريب، بمـا في ذلـك من خلال نموذج فريق التدريب المتنقل الـذي تـولى كـل مـن الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي تصميمه وتنفيذه على نحو منسق.

وعقـب اتخاذ مجلس الأمـن القـرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، أعـدَّ كـل مـن الاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة خطـة انتقاليـة تركـز علـى التـدابير الاسـتراتيجية والتشـغيلية الرئيسـية الواجـب تنفيذها. واضـطلع فريـق الأمـم المتحـدة لـدعم بعثـة الـدعم الدوليـة بقيـادة أفريقيـة في جمهوريـة أفريقيا الوسـطى الـذي نُشـر في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى في شـباط/فبراير ٢٠١٤ بـدورٍ هـام في تفعيـل الخطـة الانتقاليـة وربـط تخطـيط العمليـات بتخطـيط دعـم المـانحين في أديـس أبابـا ونيويورك. وشكل فريق العمل أيضا نواة الفريـق الانتقـالي الـذي أوصـيتُ بإنشـائه في تقريـري الصادر في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤. وكـان لنشـر هـذا الفريـق الانتقـالي الـذي كُلِّـف بـالتخطيط لإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى والتحضـير لنقل السلطة، بمشاركة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسـطى ومكتـب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إسـهامٌ كـبير في إضـفاء طـابع أكثر سلاسة على العملية الانتقالية.

القيادة والتحكم

يكتسـب وضـوح هياكـل القيـادة والـتحكم أهميـة حاسمـة في نجـاح عمليـات حفـظ السـلام، لا سـيما وأنهـا تعمـل في بيئـات سياسـية وأمنيـة متقلبـة. وهـذه الهياكـل مهمـة للغايـة في الآليات الانتقالية لدى إجراء العمليات بالتنسيق مع منظمات أخـرى. ومـن الأهميـة الحيويـة بمكـان وضـع توجيهـات اسـتراتيجية وتشـغيلية واضـحة. ولقـد أكـدت العمليتـان الانتقاليتـان في مـالي وجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى مجـددا أن عمليـات السـلام المتعـددة الجنسـيات المعقـدة تتطلب إطارا للقيـادة والـتحكم يتسـم بالوضـوح والفعاليـة. وفي كـلا السـياقين، واجـه الاتحـاد الأفريقـي تحدياتٍ بسـبب الافتقـار إلى وسـائل الاتصـال بـين مقـر القـوة ومقـر القطـاع، فضـلا عن الافتقار إلى الوضوح بشأن إجراءات الإبلاغ.

وفي مـالي، أثَّـر الإطـار الـزمني القصـير نسـبيا للانتقـال علـى هياكـل القيـادة والـتحكم جزئيا فأفضى إلى حلِّ مركز العمليات المشتركة في بعثة الدعم الدولية في مالي بقيـادة أفريقيـة. ولقد ذُللت هذه الصعوبة على نحو أفضل في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال إنشـاء مركـز واحد للعمليات المشتركة بين الاتحاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة قبـل نقـل السـلطة. وبالإضـافة إلى ذلك، تيسَّـرت استمرارية القيادة والتحكم بفضل نقل تبعية قائد قوات بعثة الـدعم الدوليـة

بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب عملية استقدام تنافسية، إلى جانب العديد من ضباط الأركان وعدد من الموظفين المدنيين في بعثة الدعم الدولية. وعلى الرغم من الصعوبات الأولية المتعلقة بإنشاء الهياكل الأساسية للاتصالات، فقد تيسَّر التنسيق بين بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وعملية سانغاري وعملية حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى بفضل وحدة القيادة داخل القوات المعنية ووضوح ولاية كل منها، وهذا درسٌ ينبغي أن يؤخذ في الحسبان لدى تخطيط مبادرات مشتركة في المستقبل. وكان لما قدَّمته قيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى من توجيهٍ فعال ومتواصل دورٌ هام طوال العملية الانتقالية.

أساليب نقل تبعية القوات

يشكل نقل تبعية الوحدات الشرطية والعسكرية العاملة في إطار عمليات السلام بقيادة أفريقية أحد العناصر المحورية في آلية تخطيط العمليات أثناء العمليات الانتقالية. وفي حالتي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، طلب مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة، في قراريه ٢١٠٠ (٢٠١٣) و ٢١٤٩ (٢٠١٤)، استيعاب أكبر عدد ممكن من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من عمليات السلام بقيادة أفريقية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفقا لمعايير الأمم المتحدة وبالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أجرت الأمانة العامة تقييما لتحديد أوجه القصور الحادة لدى قوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وبُذلت أيضا جهود لتحقيق الاتساق بين مستويات القوات والاحتياجات التشغيلية، وإذكاء الوعي بولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ورفع مستوى المعدات وقدرات الاكتفاء الذاتي. وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، أجري تقييم للقدرات بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٤. ثم أبلغت البلدان المعنية المساهمة بقوات وأفراد شرطة والجهات الثنائية المانحة بأوجه القصور في محاولة لزيادة قدراتها قبل عملية الانتقال.

وعلى الرغم من بذل تلك الجهود التي شملت منح مهل وغيرها من التدابير الرامية إلى تعزيز وتنسيق هياكل القيادة والتحكم للبعثات ومواءمة المبادئ والنظريات، فإن معظم الوحدات التي ورثتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تاريخ نقل السلطة إلى كل منهما كانت لديها معدات وقدرات اكتفاء ذاتي

تظل دون مستوى معايير الأمم المتحدة. وبالتالي، فالعمليتان الانتقاليتان في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى تبرزان ضرورة زيادة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تكوين القوات في مرحلة مبكرة، بما في ذلك عن طريق الزيارات المشتركة السابقة للنشر من أجل تيسير عملية نقل تبعية القوات. وتؤكد التحديات التي تكتنف معايير القوات الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم الأوسع نطاقا للجهود الرامية إلى بناء قدرة الوحدات الأفريقية، بما في ذلك من خلال الدعم الذي يُقدِّمه الشركاء الثنائيون.

وبرزت تحدياتٌ أيضا في كلا البلدين فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لفحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان نظرا إلى الشواغل المتعلقة بسجل حقوق الإنسان لبعض الوحدات المقرّر نقل تبعيتها، بما فيها الوحدات التابعة لقوات وطنية أدرجت أسماؤها في مرفقات تقريري السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح. وتنص سياسة فحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان على أن تكفل الأمم المتحدة بأنها لن تستخدم أي شخص كان ضالعا في ارتكاب انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وفيما يتعلق ببعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، كشف تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها عدة عوامل ومخاطر اضطرت المنظمة إلى أن تضعها في الاعتبار قبل نقل تبعية هذه القوات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعولجت تلك الشواغل جزئيا فقط بوضع تدابير للتخفيف تشمل التدريب وإجراء المزيد من الفرز الاستباقي لأفراد وحدات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي المستقبل، من شأن التنسيق في الوقت المناسب وتنفيذ سياسة فحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في المراحل الأولى للتخطيط للعملية الانتقالية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يعزِّز الامتثال لمعايير حقوق الإنسان.

تعزيز القدرات المدنية

تترتب على العمليتين الانتقاليتين في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى أيضا آثارٌ على تنسيق وتنفيذ المهام المحددة المتعلقة بالمدنيين التي صدر بها تكليف، وهي في المقام الأول حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وهناك أيضا مسائل ذات صلة بالتنسيق مع دوائر العمل الإنساني. وفي كلا البلدين، نشر الاتحاد الأفريقي قدرات مدنية متعددة التخصصات لدعم العناصر العسكرية وعناصر الشرطة وتعزيز قدرة بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ ولايتهما المتعلقة

بحماية المدنيين والتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين. غير أن الدروس المستفادة من العملتين الانتقاليتين تشيران إلى أنه يمكن تسخير عمل الاتحاد الأفريقي وخبراته في مجال حقوق الإنسان بقدر أكبر. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة المواءمة بين معايير الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأساليب عملهما، لا سيما عندما يتعلق الأمر برصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والمتابعة بشأنها. ولقد طرأت تحسينات في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى تعزى على وجه الخصوص إلى إنشاء آليات للتنسيق. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بحاجة إلى تحسين فهمهما المشترك لحماية المدنيين. وبوسع عمل المنظمتين في هذا المجال أيضا أن يستفيد من زيادة التنسيق المنهجي المقترن بتعزيز القدرات المدنية لتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بحماية المدنيين.

ترتيبات الدعم

لا بد من عملية قوية للاتحاد الأفريقي من الناحية العملياتية لدعم السلام يمكن إدماجها بسلاسة، على الصعيد التشغيلي، في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، لنجاح الآلية الانتقالية. وفي هذا الصدد، تشكل القدرة على تأمين الدعم الكافي إحدى العقبات الرئيسية التي يواجهها الاتحاد الأفريقي في إدارة عمليات السلام التي ينفذها. ولقد شدَّد مجلس الأمن مرارا، بما في ذلك في الآونة الأخيرة بمقتضى قراره ٢١٦٧ (٢٠١٤)، على ضرورة تعزيز القدرة على التنبؤ بتمويل المنظمات الإقليمية عندما تتولى حفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة واستدامة هذا التمويل والمرونة في الحصول عليه. وأشار المجلس في القرار نفسه أيضا إلى مسؤولية المنظمات الإقليمية في تأمين الموارد للأنشطة التي تضطلع بها، ويشمل ذلك المساهمات التي تقدمها دولها الأعضاء والدعم الذي يوفره لها الشركاء.

وطلب مجلس الأمن، في القرارين ٢٠٨٥ (٢٠١٢) و ٢١٢٧ (٢٠١٣)، أن أقدم مجموعة من الدعم ''غير المادي'' إلى بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، على التوالي. فبالنظر إلى قلة عدد الموظفين المتاحين، احتاجت بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عدد إضافي من موظفي الدعم والموظفين المدنيين خلال مراحل بدء عملهما. ووفقا للقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، أتاح نشر خبراء الأمم المتحدة لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى توفير قدرة تقنية احتياطية في بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجالات دعم البعثة، والاتصالات، والتخطيط العسكري والشرطي. وفي الوقت نفسه، أذن مجلس الأمن في قراره ٢١٤٩ (٢٠١٤) بنشر عناصر الدعم العسكري في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية

أفريقيا الوسطي قبل نقل السلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بما في ذلك لتعبئة العنصر العسكري وعنصر الشرطة للبعثة.

وطلب مجلس الأمن إليَّ، في قراريه ٢٠٨٥ (٢٠١٢) و ٢١٢٧ (٢٠١٣)، إنشاء صندوقين استئمانيين لدعم عمليات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، استكمالا للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتعبئة الموارد. ونتيجة لذلك، تلقى الصندوقان الاستئمانيان اللذان أنشئا من أجل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ٤٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، على التوالي. وأتاح الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم مجموعة اتصالات إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. إلا أن الخلافات ظلت قائمة بشأن حالة بعض المعدات وأدت إلى التأخر في تركيبها. وفي مالي، كان الغرض من إنشاء الصندوق الاستئماني، في بادئ الأمر، معالجة بعض الاحتياجات المحدَّدة لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية عن طريق اقتناء المعدات الحيوية من مخزونات الأمم المتحدة للنشر الاستراتيجي.

ولقد أتاحت اختصاصات الصندوق الاستئماني لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية التي وضعها بشكل منفصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تغطية كامل نطاق الدعم اللوجستي بما فيها الغذاء والوقود والنقل الاستراتيجي، فضلا عن سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. ولكن كمية الأموال المحدودة نسبيا، في حالة هذا الصندوق الاستئماني الذي تديره الأمم المتحدة، بالاقتران مع عدم اليقين بشأن استدامة آليات الصناديق الاستئمانية، حولت التركيز إلى اقتناء معدات لمرة واحدة عوضا عن تقديم الدعم المباشر للعمليات. ولقد خُصِّصت معظم التعهدات بالتبرع التي قطعها المانحون عموما لتقديم مساعدة من الأصناف غير الفتاكة، وحالت بالتالي دون استخدامها من جانب الاتحاد الأفريقي لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وكان هذا هو الحال بالنسبة إلى ٩٨ في المائة من الدعم المتعهد تقديمه في مؤتمر المانحين لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقده الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يوم ١ شباط/فبراير ٢٠١٤. وتعيَّن على الاتحاد الأفريقي أيضا أن يواجه انخفاض معدل صرف التبرعات المعلنة من الشركاء في أديس أبابا.

ويتبين من الدروس المستفادة من العمليتين الانتقاليتين في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى أن التخطيط لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، من حيث قوام القوات وقدراتها، تأثر في الغالب بالتوافر المقدَّر للتبرعات عوضا بالأحرى عن الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع. إلا أن ذلك قابله جزئيا في الحالتين استخدام الصناديق الاحتياطية القائمة والثنائية والمتعددة الأطراف التي يديرها الاتحاد الأفريقي من أجل عمليات دعم السلام بقيادة أفريقية. واستجابة للطلبات التي وجهها مجلس الأمن في القرارين ٢٠٨٥ (٢٠١٢) و ٢١٢٧ (٢٠١٣) إلى الدول الأعضاء والشركاء من أجل تقديم الدعم المالي والمساهمات العينية إلى بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى لإتاحة نشرهما، قدم بعض الدول الأعضاء، ولا سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، دعما كبيرا من الأصناف غير الفتاكة والفتاكة مباشرة إلى عدد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وكان توفير الأسلحة والمركبات والنقل الاستراتيجي من جانب فرنسا والنقل الاستراتيجي وسائر أشكال الدعم من جانب من الولايات المتحدة الأمريكية ضروريا لنشر المزيد من وحدات التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التدابير، لم يُسلَّم بعض الدعم الثنائي للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلا بعد نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الاستنتاجات والتوصيات

ينبغي أن تحدِّد الظروف الخاصة بكل نزاع النموذج المحدَّد للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. غير أنه من الأهمية بمكان الاستمرار في تحسين الطريقة التي تتعاون بها المنظمتان والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات وإدارتها. وفي هذا السياق، يتعين معالجة مسألة الولاية الاحتياطية بين الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية بهمة متجدِّدة، في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية، نظرا إلى أن الشراكات تعمل على أفضل وجه عندما تتوافر الأهداف الاستراتيجية المشتركة والاتساق السياسي والتقسيم الواضح للمسؤوليات. ومن المهم أيضا أن تتواصل الجهود لتعزيز التعاون بين أمانتي المنظمتين. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز الآليات القائمة مثل فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وثمة أدوار هامة يتعين على مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الاضطلاع بها لدى تحديد التوجه الاستراتيجي للتعاون، ولا سيما في سياق عملية انتقالية محتملة.

ولذلك، يُوصى بأن يواصل المجلسان جهودهما البناءة لتعزيز التشاور وتبادل المعلومات بشأن البلدان كل في إطار جدول أعماله. ويكتسب ذلك أهمية في جميع الأوقات إنما على وجه الخصوص خلال عملية إناطة ولايات عمليات السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي ونشرها.

ومما يثلج صدري في هذا الصدد أن مجلس الأمن يعتزم، وفقا لأحكام بيانه الرئاسي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/27)، عقد المشاورات في الوقت المناسب وإيفاد بعثات ميدانية تعاونية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حسب الاقتضاء، بغية صوغ مواقف واستراتيجيات متسقة أساسها التعامل مع كل حالة على حدة عند تناول حالات النزاع في أفريقيا.

وتسلط العمليتان الانتقاليتان في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى الضوء على أهمية مشاركة المنظمتين في مرحلة مبكرة في عمليات التقييم والتخطيط المشتركة من البداية، مع مراعاة الأبعاد السياسية والأمنية للنزاعات المعنية. وينبغي لهذه الخطة السماح للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بوضع رؤية مشتركة، مما يسفر عن زيادة الكفاءة والمزيد من الخطط والمبادئ الفعالة من حيث التكلفة لدعم البعثات. ولدى توخي الانتقال من عملية للاتحاد الأفريقي إلى بعثة حفظ سلام للأمم المتحدة، من شأن وجود مؤشر مبكر على أن هذا هو مسار العمل المرسوم أن يحسِّن التخطيط خلال هذه الفترة.

وسعيا لضمان قدرة أكبر على التنبؤ، يجب أن تحدد المنظمتان نقاطا مرجعية محددة السياق يمكن الرجوع إليها لتحديد الظروف التي ينبغي أن تجري العملية الانتقالية في ظلها، بالنظر إلى احتياجات البلد وحالته على أرض الواقع. وينبغي لهذه النقاط المرجعية أن تأخذ في الاعتبار الوقت اللازم لإنشاء ترتيبات دعم عملية سلام للاتحاد الأفريقي والمهلة الزمنية اللازمة لنشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأكدت العمليتان الانتقاليتان في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى أيضا أن استمرار المشاركة على الصعيد الإقليمي لا تزال حيوية من أجل مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والحفاظ على الزخم السياسي. ولذلك، لا بد من أن يأخذ تخطيط العمليات الانتقالية مستقبلا في الاعتبار دور أشكال وآليات وجود عمليات بقيادة الاتحاد الأفريقي ما بعد الفترة الانتقالية. وينبغي أن يجري هذا التخطيط أيضا تقييما للدعم الذي سيكون بوسع الأمم المتحدة أن تقدمه لمواصلة تمويل الإبقاء على هذا الوجود المتعدد الأطراف بمختلف أشكاله. وفي هذا الصدد، أحيط علما مرة أخرى بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الذي شدَّد فيه على أهمية دعم الدور السياسي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي، سواء أثناء عملية نقل بعثات حفظ السلام من الاتحاد الأفريقي

إلى الأمم المتحدة، أو في صياغة وتنفيذ إصلاحات الحكم وغيرها من الإصلاحات التي يتعين القيام بها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا.

وفي الحالات التي يتوخى فيها إلحاق موظفين من الاتحاد الأفريقي بعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، من المهم أن تتعاون المنظمتان منذ البداية على تكوين قوات عسكرية وقوات شرطة. وينبغي أن تتشاورا عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن القدرات اللازمة وامتثالها لسياسة الأمم المتحدة ومبادئها، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولا بد من توخي ذلك ضمن السياق الأوسع نطاقا للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل تشغيل القوة الأفريقية الجاهزة التي فتح نشرها في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى آفاقا جديدة للتعاون.

وينبغي أن ينطبق التخطيط والتنسيق بشكل مشترك في مرحلة مبكرة أيضا على انتقال القدرات المدنية، بما يشمل حقوق الإنسان وولايات حماية المدنيين في عمليات السلام المعنية. وفي هذا الصدد، بوسع الاتحاد الأفريقي أن ينظر في وضع الإطار المؤسسي لنشر موظفين عاملين في مجال حقوق الإنسان في عمليات السلام. وبوسع الأمم المتحدة أن توفر الدعم لتطوير السياسات والمنهجيات وعمليات التخطيط ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لزيادة تنسيق وفهم ولايات حماية المدنيين التي تضطلع بها كل من المنظمتين وتعزيز القدرات المدنية أهمية بالغة في ضمان فعالية تنفيذ تلك الولايات.

ويظلّ الدعم الذي يمكن التنبؤ به والمستدام بالغ الأهمية في نجاح آليات الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا بد من أن يبقى هذا الدعم بقيادة المنظمات الإقليمية التي يتعين عليها تأمين الموارد من دولها الأعضاء وشركائها. بيد أن التجربتين في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى أكدتا أيضا أنه لا يوجد أسلوب دعم كافٍ في حد ذاته. وتكتسب القدرة على التنبؤ بالتمويل واستدامته قدرا أكبر من الأهمية في سياق عمليات إنفاذ السلام. وفي هذا الصدد، من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى استخدام كامل نطاق أساليب الدعم على النحو الأمثل، بما في ذلك لتشغيل القوة الأفريقية الجاهزة في الوقت المناسب.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الجمع بين الدعم طوعا وعن طريق أنصبة مقررة وعلى صعيد ثنائي، حسب الاقتضاء. ويمكن كذلك توخي أساليب موافق عليها مسبقا لاستخدام الصناديق الاستئمانية وإبرام الاتحاد الأفريقي عقودا دائمة سبق الموافقة عليها مع مقدِّمي الخدمات.

ومن شأن ذلك أن يساعد في تقصير الجداول الزمنية لتفعيل الدعم وتحسين إدارة الاتحاد الأفريقي لمجموعات عناصر الدعم من خارج الميزانية التي يقدِّمها الشركاء، مثل مرفق السلام في أفريقيا الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أرحب بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بمصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي برئاسة رئيس نيجيريا السابق، أولوسيغون أوباسانجو.

وينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إجراء عملية لاستخلاص الدروس المستفادة، بالتشاور مع الشركاء الآخرين، الغرض منها استعراض وتقييم مختلف الآليات المتاحة لتحسين القدرة على التنبؤ بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن التابع واستدامتها ومرونة الحصول عليه. وبالإضافة إلى ذلك، كما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى، بوسع مجلس الأمن أن ينظر في منح الإذن لتقديم مجموعات ”غير مادية“ من عناصر الدعم اللوجستي أو أفرقة دعم تقني، حسب الاقتضاء. ويمكن كذلك النظر في النشر المبكر لخبرات وعناصر الدعم العسكري التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأصول الهندسية وقدرات النقل التكتيكي. ومن شأن توفير المزيد من قدرات الأمم المتحدة الاستشارية في المجالين الفني والتخطيطي، والمساعدة الثنائية الأخرى، أن يعزز قدرة عمليات الاتحاد الأفريقي وفعاليتها وأن ييسِّر نقل السلطة بسلاسة. وفي الحالات التي يتوخى فيها نقل السلطة بين المنظمتين، سيكون النشر المبكر لفريق انتقالي مشترك مهما أيضا من أجل تنفيذ الخطة الانتقالية بفعالية.

وإنني ما زلت ملتزما بكفالة توثيق التفاعل بين الأمانتين وتعزيز الآليات القائمة التي يسترشد بها التعاون. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تيسير العمليات الانتقالية في المستقبل، ويشمل ذلك اتخاذ القرارات، وإسناد المهام. ولضمان وضع إطار أكثر تماسكا لحفظ السلام، على الصعيد العالمي، الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع الاتحاد الأفريقي لوضع مجموعة أدوات خلاقة ومرنة لإنجاز العمليات الانتقالية تجسد الرؤية المشتركة التي ستستخدمها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، متى وحيثما اقتضت الحاجة، في سبيل أن تسترشد بها عمليات الانتقال مستقبلا. وستشمل هذه المجموعة من الأدوات توجيهات ومعايير متعلقة بما يلي: (أ) عمليات التقييم والتخطيط المشتركة؛ (ب) الزيارات السابقة لنشر القوات وتشكيل القوات؛ (ج) آليات التنسيق؛ (د) استمرارية القيادة والتحكم، وكذلك تغيير تبعية القوات؛ (هـ) نقل القدرات المدنية؛ (و) آليات الدعم؛ (ز) الترتيبات الرامية إلى رفع معايير القوات.

وفي هذا الصدد، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، أعتزم أن أقدم تقريرا عن السبل الكفيلة بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي في قضايا السلم والأمن في أفريقيا بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦. وتترتب على هذه العملية لاستخلاص الدروس أيضا آثارٌ على التعاون بين منظمات الأمم المتحدة الإقليمية بصورة أوسع نطاق، بما في ذلك الدور الحاسم الذي يضطلع به الشركاء الثنائيون أثناء العمليات الانتقالية. وإنني أعتزم مواصلة استكشاف هذه الآثار في تقريري عن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حفظ السلام الذي سيصدر بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون